Route Educational & Social Science Journal

Volume 7 (2); February 2020

Artical History

Received	Accepted	Available Online
09.01.2020	20.01.2020	15.02.2020.

SPECIALIZATION MASTER'S SYLLABUSES OF SOCIOLOGY AND THEIR RELATIONSHIP WITH THE SOCIO- ECONOMIC ENVIRONMENT ALGERIAN UNIVERSITY AS A MODEL

SAIDI Bechiche Farida[1]

ZARZOUNI Djahida[2]

Abstract

Specialized Sociology Master Courses and their relation to the socio-economic environment. The Case of the Algerian University

The present study addresses the issue of Sociology Master syllabi and their relationship to the socio-economic environment. It was selected because it is a form of reform of higher education, but it has negative effects on various levels. The focus of the study is twofold: the first scientific (theoretical) sheds light on academic concepts. The second deals with the process of presenting perceptions about one of the outputs of higher education and their coping with the socio-economic environment. The study aims to identify the relationship of the three disciplines of our university (Sociology of organization and work, Sociology of Deviation and Crime, and Urban Sociology) to the rehabilitation and training of the students to the openness to the external environment with the attempt to link and converge both the knowledge balance (theoretical) and the practical labor aspect to be prepared for future integration into the world of work.

Keywords : Syllabi, Master Specialization, socio-economic environment, Algerian University.

[1] maitre de conférence "A" -université badji mokhtar –Annaba-Algérie, bechfaro52@hotmail.fr

[2] maitre de conférence "A" -université badji mokhtar – Annaba-Algérie , bechfaro52@hotmail.fr

مقررات تخصصات ماستر علم الاجتماع وعلاقتها بالمحيط السوسيو. اقتصادي

الجامعة الجزائرية أنموذجاً

سعيدي بشيش فريدة – أستاذة محاضرة أ – جامعة باجي مختار عنابة– الجزائر
زرزوني جهيدة – أستاذة محاضرة أ – جامعة باجي مختار عنابة – الجزائر

الملخص

تناولت الدراسة موضوع مقررات تخصصات ماستر علم الاجتماع وعلاقتها بالمحيط السوسيو. اقتصادي وتم اختياره لأنه شكل من أشكال إصلاح التعليم العالي، غير أنه حمل سلبيات على مستويات مختلفة، حاولنا الكشف عنها بقراءة نقدية لمضمون المقرارات. **تمثلت أهمية الدراسة** في أهميتين:

الأولى: علمية (نظرية) وهي إلقاء الضوء على مفاهيم أكاديمية

الثانية: عملية وهي تقديم تصورات حول إحدى مخرجات التعليم الجامعي ومواكبتها للمحيط السوسيو. اقتصادي.

أما أهداف الدراسة: تمثلت في الكشف عن علاقة التخصصات الثلاث المنتهجة في جامعتنا(علم اجتماع تنظيم وعمل، علم اجتماع انحراف وجريمة، وعلم الاجتماع الحضري) بتأهيل وتدريب الطالب على الانفتاح على المحيط الخارجي مع محاولة الربط والتقارب بين الرصيد المعرفي (نظري) والجانب التطبيقي العملي؛ حتى يكون مستعدا للإندماج في عالم الشغل مستقبلا.

الكلمات المفتاحية: مقررات، تخصصات ماستر، المحيط السوسيو–اقتصادي، الجامعة الجزائر.

المدخل:

يعد التعليم حجر الزاوية في إحداث النقلة النوعية للتنمية، خاصة إذا تعلق الأمر بالتعليم الجامعي وما عرفه من إصلاحات تمثلت هذه الأخيرة في نظام ل.م.د، وقد تم توضيحه في عنوان الدراسة . **مقررات تخصصات ماستر علم الاجتماع وعلاقتها بالمحيط السوسيو. اقتصادي .** ومن أهم مبررات اختيار الموضوع ، إلقاء

الضوء على بعض المفاهيم الأكاديمية و تقديم بعض التصورات حول إحدى مخرجات التعليم الجامعي ومواكبتها للمحيط السوسيو. اقتصادي.

تمحورت أهداف البحث في الكشف عن علاقة التخصصات الثلاث المنتهجة في جامعتنا(علم اجتماع تنظيم وعمل، علم اجتماع انحراف وجريمة، وعلم الاجتماع الحضري) بتأهيل وتدريب الطالب على الانفتاح على المحيط الخارجي مع محاولة الربط والتقارب بين الرصيد المعرفي (نظري) والجانب التطبيقي العملي؛ حتى يكون مستعدا للاندماج في عالم الشغل مستقبلا.

بناءا على ما تقدم لقد هيكل موضوع الدراسة في 3 محاور وهي:

المحور الأول: مضمون المقررات الدراسية للتخصصات الثلاثة

المحور الثاني: قراءة نقدية لمضمون المقررات الدراسية

المحور الثالث: النتائج والتوصيات.

المحور الأول: مضمون المقررات الدراسية للتخصصات الثلاثة

طرح تسارع التحولات العلمية والتكنولوجية رهانات لمواجهة تحديات تلك التحولات، لذلك أصبح من الضروري البحث عن بنى وهياكل ووسائل تعليمية لمواجهة التغيرات بهدف التكيف ومسايرة كل تحول في الحسبان واستخدام مداخل مناسبة للمعالجة على مستوى التخطيط أو التنفيذ (فوزي الشربني وعفت الطنطاوي، **2001**، ص **5**)، لأن التخطيط والمداخل أدوات من شانها تفعيل التعليم ويقع العبء على الهيئات الوطنية ليس لصقل المعرفة وتنمية المهارات وحسب وإنما مسايرة كل شكل من أشكال التحولات وتوظيف مخرجات الجامعة في خدمة المجتمع والتنمية.

تطرقنا في هذا المحور إلى عنصرين: . تناول العنصر الأول لمحة عن التعليم العالي في الجزائر وركزنا في العنصر الثاني على نظام ل.م.د..

1 . لمحة عن التعليم العالي في الجزائر:

إنّ تطور التعليم وخصوصا التعليم العالي في الجزائر مر بمراحل تاريخية هامة، نستعرض أهم حيثياتها والإجراءات التي عرفها هذا النظام في كل مرحلة على أساس التسلسل التاريخي، وهذه المراحل هي :التعليم العالي في العهد الاستعماري، ثم بعد الاستقلال **{1962 -1970}**، ثم في فترة الإصلاحات**{ 1971 - 1980 }** وأخيرا التعليم العالي من سنة **1981** إلى يومنا هذا.

أ -التعليم العالي في العهد الاستعماري:

كانت المساجد والزوايا، قبل و أثناء العهد الاستعماري المكان الوحيد لتعليم اللغة والدين ، ونشر الثقافة الإسلامية، لذا عمل الاستعمار الفرنسي على القضاء على هذه المراكز الثقافية والدينية من خلال تحويل بعضها إلى معاهد للثقافة الفرنسية، والبعض الآخر إلى مراكز نشاط الهيئات التبشيرية المسيحية، فيما عمل على هدم الكثير منها بحجة إعادة تخطيط المدن الجزائرية.

-نشأة الجامعة الجزائرية: يعود نظام التعليم العالي إلى العهد الكولنيالي، فقد مرت مرحلة إنشاء الجامعة الجزائرية عبر سيرورة طويلة، حيث أنشئت بالجزائر في سنة **1859** مدرسة عالية في الطب والصيدلة، ثم سنة **1879** مدارس الحقوق، العلوم والآداب والتي سيعطي تجميعها معا سنة **1909** جامعة **الجزائر**، التي ستسير على منوال سابقاتها بفرنسا(**حسن رمعون، 1998 ، ص ص 51 . 63**).

لكن التعليم في الجزائر في تلك المدارس أو الجامعة لم يكن بنفس مستوى ذلك الموجود في فرنسا، فقد كان يهدف إلى تعليم وتثقيف أبناء الفرنسيين المتواجدين بالجزائر، وكذا تكوين نخبة مزيفة من المثقفين الجزائريين مقطوعة الصلة عن الجماهير الشعبية، من أجل خدمة المتطلبات الاستعمارية، وعلى هذا ظلت الجامعة الجزائرية – و التي كانت فرنسية المنشأ والنمط –حتى سنة **1962** تابعة لوزارة التربية الوطنية الفرنسية ، وخاضعة كما هو معلوم لقوانين التعليم العالي الفرنسي(**أحمد منير مصلح،1982، ص 465**) ، وظلت محافظة على طابعها وروحها الفرنسيين في دراساتها وأبحاثها وطلبتها الذين يتابعون الدراسة بها، حيث لم يتخرج منها جزائري واحد إلا بعد الحرب العالمية الأولى **{ 1914. 1919}**، فتخرج منها محام واحد فقط سنة **1920** ، كما لم ينشأ بها قسم لدراسة اللغة العربية والثقافة العربية ، على غرار قسم اللغة والأدب الفرنسي منذ إنشائها حتى الاستقلال، ذلك لأن المستعمر كان يرى أن في نشر التعليم في الجزائر سواء كان جامعيا أو غيره، يمثل أكبر خطر على وجوده، واخلاصا لهذه السياسة العنصرية ضد تعليم الجزائريين، كانت الجامعة الجزائرية شبه مقفلة الأبواب في وجه الشباب الجزائري (**رابح تركي، 1992 ، ص ص 146 . 147**)، فعدد جد ضئيل من الجزائريين كان لهم الحظ في الارتقاء للتعليم العالي، وفي هذا الصدد يحصي **موريس فيوليت Maurice Violette** في كتابه، مجموع **77** طالبا مسلما عام **1929** ، و **258** طالبا خلال **1947. 1948** ،و**507** طالبا في **1954.1953** وهو ما يعادل طالبا واحدا لكل من **15342 من السكان الجزائريين**، وبحلول الفترة 1961 .1962 لم يكن هناك سوى 600 طالب جزائري من جامعة الجزائر من بين 5000 طالب الذين تعدهم المؤسسة الجامعية، وهكذا كانوا يشكلون الأقلية (**الصديق تاوتي، 2001، ص 37**)

وبشكل عام، كان التعليم الفرنسي في الجزائر يرمي إلى تعليم كل الأوربيين وتجهيل أكبر ما يمكن تجهيله من الجزائريين وبصفة عامة، كانت تلك وضعية التعليم الذي أنشأته حكومة الاحتلال الفرنسي في الجزائر منذ بداية الاحتلال عام **1830** والى غاية الاستقلال عام **1962**.

ب -التعليم العالي في فترة الاستقلال:

- **1962 - 1970**

واجهت الجزائر غداة حصولها على استقلالها، تركة استعمارية ثقيلة بكل المقاييس، وكان بناء دولة عصرية وحديثة يتطلب النهوض بكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على حد السواء، وكان في مقدمة الأولويات المستعجلة القضاء على سياسة التجهيل التي مارستها فرنسا على الشعب الجزائري طيلة قرن وربع القرن، ولم يكن ذلك ممكنا إلا بتأسيس نظام تعليمي، يتيح فرصة التعليم لكل الجزائريين بدون استثناء، فمنذ إعلان استقلال الجزائر عام **1962** ، تغيرت رسالة الجامعة الجزائرية تغيرا جذريا من حيث الأهداف والوسائل، وقد ألقي على عاتق الجامعة الجزائرية القيام بالمهام التالية:

- إقامة نظام جامعي جديد يراعي وضعية البلاد، التي تتميز ببنية اقتصادية وموارد بشرية محدودة.
- إقامة نظام جامعي قادر على منح البلاد بما فيها القطاع الاقتصادي وفي أسرع الآجال، ما يحتاج إليه من الإطارات الضرورية من حيث الكم والكيف.
- إقامة نظام جامعي يلبي متطلبات التنمية مع مراعاة المعايير المعروفة في البلدان المتقدمة، وذلك في أسرع وقت ممكن.
- وجوب تفادي تسرب الطلبة.
- تكوين إطارات ذات مستوى عالي بإمكانها مواجهة مشاكل التخلف.
- توسيع التعليم الجامعي وتوفيره لجميع الراغبين فيه.
- إعطاء التعليم الجامعي بعده العلمي والتقني، وربطه بالحقائق الوطنية، وتوجيهه نحو الفروع التي يحتاجها الاقتصاد الوطني.

لقد شهدت تلك الفترة تطبيق أولى مخططات التنمية الوطنية، وهو ما عرف بالمخطط الثلاثي للتنمية في الفترة **1967 . 1970**، وقد رافق ذلك المخطط تطور محسوس في أعداد الطلبة، والذي قدر ب :**10756** طالب، وقد أثار هذا التطور مشاكل كثيرة على مستوى هياكل الاستقبال الجامعية، التي أصبحت غير قادرة على الإيفاء بالحاجة، مما تطلب إيجاد حلول مستعجلة، مثلما حدث مع وزارة الدفاع التي تنازلت عن بعض ثكناتها العسكرية في وهران (رابح تركي، **1992** ، ص ص **148 . 152**).

كما صاحب جهود الدولة الحديثة للنهوض بقطاع التعليم العالي زيادة ملحوظة في عدد الطلبة المسجلين.

- **1971. 1980:**

تميزت هذه المرحلة بتخلي الجامعة الجزائرية عن نظامها الاستعماري القديم، حيث ظهرت لأول مرة سنة **1970** وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وإصلاح التعليم العالي، كما شهدت تقسيم الكليات إلى معاهد تضم الدوائر المتجانسة، كما تم إدخال تعديلات على مراحل الدراسة الجامعية كالتالي:

. مرحلة الليسانس.

. مرحلة الماجستير.

. مرحلة دكتوراه علوم (**بوفلجة غياث، 1992 ، ص ص 61 . 64**).

وقد شرع ابتداء من سنة **1971** في عملية إصلاح شاملة للتعليم العالي، في برامجه وأهدافه وطرق وأساليب تكوين الإطارات الجامعية، ومناهج البحث العلمي، كما شهدت تلك المرحلة تطبيق المخططات التنموية التالية:

-المخطط الرباعي الأول **{1970 - 1973}**: في هذه الفترة أرتفع عدد الطلبة بشكل لم تسبق معرفته من قبل، حيث تضاعف مجموع الطلبة من **10756** طالب سنة **1968** إلى **19311** طالب سنة **1970** ، إذ أصبح التعليم العالي الجامعي ابتداء من ذلك الوقت يحتل مكانة إستراتيجية هامة في سياسة البلاد التنموية، وفي سنة **1973** تم تكوين المنظمة الوطنية للبحث العلمي، كما تم كذلك تكوين المجلس الوطني للبحوث العلمية.

- المخطط الرباعي الثاني**{1974 - 1977}**: تميزت هذه المرحلة بكونها أكثر طموحا وأكثر صلة بمستويات التنمية التي سجلت في مختلف المجالات، ومن أهم أعمال هذه المرحلة:

- تكوين الإطارات العليا اللازمة لتنمية البلاد .
- تدعيم ديمقراطية التعليم في مختلف مراحله بما فيه الجامعي .
- تدعيم عملية إصلاح التعليم الجامعي، التي شرع فيها سنة **1971**
- تكييف التعليم مع احتياجات التنمية (**رابح تركي، 1992 ، ص ص152 . 154**)

بمعنى أن التخصصات و الفروع المدرسة ينبغي أن تتماشى مع متطلبات التنمية التي تمر بها البلاد.

- من سنة 1981 إلى يومنا هذا:

عرفت الفترة قبل سنة **1984** بواسطة سياسة التعريب في بعض الفروع العلمية والإنسانية، كما تميزت بظهور تخصصات في مستوى الفرع الواحد، ففي علم الاجتماع مثلا؛ ظهرت به تخصصات جديدة كسوسيولوجيا الأسرة، الديمغرافيا، علم الاجتماع الصناعي،...إلخ.

وتعتبر سنة **1983** نقطة التحول الحقيقية في سياسة التعليم العالي، وذلك بظهور مشروع

الخريطة الجامعية الذي قدمته كل من وزارتي التعليم العالي والتخطيط ، وكان يهدف هذا المشروع إلى تخطيط التعليم العالي حتى سنة **2000** حسب حاجة الاقتصاد الوطني، حيث تتطلب هذه الخريطة معرفة التنبؤات على المستوى الجهوي والوطني، مع الأخذ بعين الاعتبار المميزات السوسيو–اقتصادية لمختلف المناطق الجغرافية، وكذا الإطار السوسيو–اقتصادي لمؤسسات التعليم في مختلف المناطق(عبد الله ركيبي، **1986 . 1987**، ص **161**).

وفي هذا المقام، تجدر الإشارة إلى أن أهداف وإجراءات الإصلاح التي ذكرناها والتي لم نذكرها تبقى مجرد أهداف نظرية تتضح نتائجها من إيجابيات وسلبيات مع تزايد كمي لا يعكس النوعية المطلوبة في الخريج الجامعي. حيث أنّ الإشكال المطروح حاليا على الساحة يتصل بالدرجة الأولى بنوعية التعليم العالي، فآراء أغلبية الأطراف الفاعلة في العملية البيداغوجية (المسؤولين الإداريين والبيداغوجيين على المؤسسات والأساتذة) تشير إلى تدني المستوى بل إلى رداءته في بعض الأقسام، حيث أصبحت هذه الصورة مصدر تذمر وإحباط لكل الأساتذة والطلبة ، ولكنها أيضا مصدر لرغبة ملحة في العمل على إحداث التحسينات اللازمة للرفع من المستوى(**محمود بوسنة، 2000 ، ص ص 7 . 20**).

ولإخراج الجامعة الجزائرية من الأزمة التي تمر بها حاليا، لا بد من توفير الإمكانيات البيداغوجية والعلمية والبشرية والمادية والهيكلية التي تسمح لها بالاستجابة لتطلعات المجتمع، وهذا ما ترجمه مشروع إصلاح التعليم العالي في هيكلته الجديدة لنظام ل.م.د.:**L.M.D**

(ليسانس، ماستر، دكتو ا ره) الذي جاء لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- إعداد مشروع جامعة يشمل الانشغالات المحلية والجهوية والوطنية على المستوى الاقتصادي والعلمي والاجتماعي والثقافي.
- تحقيق تأثير متبادل فعلي بين الجامعة والمحيط الاجتماعي والاقتصادي، وهذا بتطوير ميكانيزمات التكيف المستمر.
- تقديم تكوين نوعي يأخذ بعين الاعتبار تلبية الطلب الشرعي في الحصول على تكوين عالي.
- فرقة بيداغوجية نشطة يشرف فيها الطالب على تكوينه، وتكون الفرقة البيداغوجية بمثابة دعم ودليل ونصيحة ترافقه طيلة مساره التكويني.

وفي كلمة واحدة إنشاء جامعة جديدة تتسم بالحيوية والعصرنة في الاستماع لمحيطها ومتفتحة على العالم (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **2004** ، ص ص **4 . 5**).

وفي هذا المقام، تجدر الإشارة إلى أن أهداف وإجراءات الإصلاح التي ذكرناها والتي لم نذكرها، تبقى مجرد أهداف نظرية تتضح نتائجها من إيجابيات وسلبيات، بتخرج أولى الدفعات، كما يمكن تحقيقه

بالهدف المزدوج، الذي يتمثل في استقبال أكثر من مليون طالب ابتداء من سنة 2008، وضمان تكوين نوعي في الوقت نفسه مع توفير كامل الهياكل البيداغوجية، وتجنيد الأساتذة والطلبة. وهذا ما سوف نوضحه في الجزء الثاني من هذا المحور.

2 . نظام ل.م.د. (L.M.D)

أ . لمحة عن نظام ل.م.د.في الجزائر:

انخرطت الجزائر منذ سبتمبر 2004 في السياق الخاص بإصلاح أنظمة التعليم العالي، فعلى ضوء توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية للمخطط الخاص بإصلاح النظام التربوي المتبنى من طرف مجلس الوزراء في 20 أفريل 2002، تم تسطير هدف استيراتيجي للمرحلة 2004 . 2013، تمثل في إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي مصحوبا بتحسين البرامج البيداغوجية وإعادة تنظيمها وتسييرها.

يعني نظام ل.م.د.، ليسانس – ماستر – دكتوراه.

. **ليسانس**: يدرس في مدة ثلاث سنوات بمعدل 06 سداسيات، أين يوجه الطالب بعد حصوله على البكالوريا إلى الجذع المشترك للكلية حيث يدرس سنة كاملة أي سداسيين، وبعدها يوجه حسب رغبته أو المعدل المحصل عليه، إما إلى علوم إنسانية (آداب ولغات، فلسفة، علم المكتبات، علوم الإعلام والاتصال، تربية بدنية ورياضية) أو علوم اجتماعية (علم الاجتماع، علم النفس، تاريخ)، وتثمن هذه الفترة بشهادة ليسانس.

. **ماستر**: هو المرحلة الثانية من نظام ل.م.د. و يهدف الماستر إلى التعمق المعرفي من أجل الولوج إلى عالم البحث العلمي، هذا فيما يخص الماستر الأكاديمي، أما بالنسبة للماستر المهني فإنه يهدف إلى تكوين الطالب من أجل تأهيله لميدان الشغل.

يدرس الطالب سنتين في الماستر أي 04 سداسيات، ثلاثة منها مخصصة للتدريس ويتفرغ الطالب في السداسي الرابع لإنجاز مذكرة تخرج، مع العلم أن التسجيل في الماستر يتم وفق خطوات وهي:

- الإعلان عن فتح التسجيلات عبر الموقع نهاية شهر جوان إلى غاية الأسبوع الأول من شهر سبتمبر (التسجيل والتوجيه). تحول التسجيل والتوجيه بقرار مركزي من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بداية من العام الجامعي 2017 . 2018.
- يؤخذ 70"% من طلبة ل.م.د.على مستوى كل قسم بالإضافة إلى 30% من طلبة النظام الكلاسيكي.
- وضع الملفات كاملة وفي آجالها المحددة على مستوى كل قسم.

- تدرس الملفات من قبل لجنة يشارك فيها رئيس القسم ورئيس المشروع ونائب رئيس القسم المكلف بالدراسات العليا ونائب رئيس القسم المكلف بالبيداغوجيا.
- الإعلان عن قائمة الطلبة المقبولين، وتتبع العملية بالتسجيل النهائي ثم تحديد رزنامة التدريس والبرامج لكل تخصص.

. دكتوراه: هي المرحلة الثالثة من هذا النظام وتدرج في مرتبة الدراسات العليا ويكون ذلك بعد نجاح الطالب في المسابقة ولا يسمح له مناقشة شهادة الدكتوراه الطور الثالث إلا بعد ثلاثة تسجيلات متتالية على الأقل وتكون على شكل بحث تحت إشراف أستاذ متخصص.

ب . المقررات الدراسية للتخصصات الثلاثة للماستر في نظام ل.م.د.:

. علم اجتماع تنظيم وعمل: 94 طالب

. علم اجتماع انحراف وجريمة: 44 طالب

. وعلم الاجتماع الحضري: 09 طلبة (دون احترام المعايير المتفق عليها من الوزارة الوصية وهو أن يفوق العدد 35 طالب).

- كل هذه التخصصات الثلاثة تمثلت في ثلاثة سداسيات لكل تخصص والسداسي الرابع لإنجاز مذكرة التخرج أين يحتوي كل سداسي لأي تخصص على 10 مقاييس بين محاضرات وأعمال موجهة،

. فيما يخص المحاضرات: الحجم الساعي الأسبوعي: 12 ساعة.

. فيما يخص الأعمال الموجهة: الحجم الساعي الأسبوعي 10.30 ساعة.

- **برنامج تخصص علم الاجتماع الحضري: (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قرار رقم 340، 2010)**

السداسي الأول:

_ مدخل لعلم الاجتماع الحضري _ الظاهرة الحضرية 1 _ السياسات الحضرية _ مدخل إلى التنمية	**وحدة أساسية**	رصيد 5 معامل 2
_ منهجية 1:كيفية بناء مشروع بحث		رصيد 4 معامل 3

_ تربص ميداني — **وحدة المنهجية** — رصيد 2 معامل 1

_ اقتصاد حضري
_ السياسات البنائية وعلم الخرائط — **وحدة استكشافية** — رصيد 1 معامل 1
_ إعلام آلي
_ لغة أجنبية — **وحدة أفقية** — رصيد 2 معامل 2

السداسي الثاني:

_ تحليل نقدي للنظريات الأساسية في علم الاجتماع الحضري
_ سياسات المدن — **وحدة أساسية** — رصيد 5 معامل 2
_ المشكلات الحضرية
_ الظاهرة الحضرية 2

_ منهجية 2 : معالجة المعطيات — **وحدة المنهجية** — رصيد 4 معامل 3
_ تقرير تربص — رصيد 2 معامل 1

_ اقتصاد حضري 2 — **وحدة استكشافية** — رصيد 1 معامل 1
_ ايكولوجيا حضرية

_ إعلام آلي — **وحدة أفقية** — رصيد 1 معامل 1
_ لغة أجنبية — رصيد 2 معامل 2

السداسي الثالث:

_ النظريات المعاصرة في علم الاجتماع الحضري
_ انثروبولوجيا حضرية — **وحدة أساسية** — رصيد 5 معامل 2
_ الديمغرافيا في الدراسات الحضرية
_ التخطيط الحضري

_ مناهج الدراسات الحضرية — **وحدة المنهجية** — رصيد 4 معامل 3
_ التدريب على تحرير التقارير والوثائق

_ الاتصال
. المقاولاتية — **وحدة استكشافية** — رصيد1معامل 1

. إعلام آلي — **وحدة أفقية** — رصيد 1 معامل 1
_ لغة أجنبية

➢ **برنامج تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل:** (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قرار رقم **994**، **2007**)

السداسي الأول:

- _ مدخل لعلم الاجتماع التنظيم والعمل
- _ علم النفس الاجتماعي للعمل
- _ نظريات التنظيم
- _ تنمية الموارد البشرية

وحدة أساسية رصيد 5 معامل 2

- _ منهجية وتقنيات البحث 1
- _ الاحصاء الوصفي والاستدلالي 1

وحدة المنهجية رصيد 4 معامل 3 / رصيد 3 معامل 2

- _ مجتمع المعرفة
- _ الانثروبولوجيا الاقتصادية

وحدة استكشافية رصيد 1 معامل 1

- _ لغة أجنبية ⟸ **وحدة أفقية** رصيد 1 معامل 1

السداسي الثاني:

- _ التنظيم الحديث للمؤسسة
- _ القيادة والاتصال المؤسساتي
- _ سمسيولوجيا المخاطر الصناعية والتكنولوجية
- _ سوسيولوجيا الحركات العمالية

وجدة اساسية رصيد 5 معانل 2

- _ منهجية وتقنيات البحث 2
- _ الاحصاء الوصفي والاستدلالي 2

وحدة المنهجية رصيد 4 معامل 3 / رصيد 3 معامل 2

- _ نماذج تنموية في العالم
- . الأرغونيميا

وحدة استكشافية رصيد 1 معامل 1

- _ لغة أجنبية ⟸ **وحدة أفقية** رصيد 1 معامل 1

السداسي الثالث:

- _ التحليل السوسيولوجي للمؤسسة الجزائرية
- _ دراسات حول سوسيولوجيا العمل الجزائري
- _ الحراك المهني والاجتماعي في الجزائر

وحدة أساسية رصيد 5 معامل 2

- _ سوق العمل في الجزائر
- _ منهجية تقرير المذكرة
- _ الاحصاء التطبيقي للعلوم الاجتماعية

وحدة المنهجية رصيد 4 معامل 3 / رصيد 3 معامل 2

- _ المقاولتية
- _ تشريعات قانون العمل في الجزائر

وحدة استكشافية رصيد 1 معامل 1

_ لغة أجنبية ⟸ **وحدة أفقية** رصيد 1 معامل 1

➢ **برنامج تخصص انحراف وجريمة:(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قرار رقم 211 (2005**

السداسي الأول:

- النظريات السوسيولوجية للانحراف والجريمة 1 :
- علم الاجرام 1:
- علم العقاب 1:
- علم الضحايا 1:

وحدة أساسية رصيد 5 معامل 2

- منهجية البحث1 :
- الاحصاء الجنائي1 :

وحدة المنهجية رصيد 4 معامل 3
رصيد 3 معامل 2

- علم النفس الجنائي:
- السياسة الجنائية:

وحدة استكشافية رصيد 1 معامل 1

- لغة أجنبية : ⟸ **وحدة افقية** رصيد 1 معامل 1

السداسي الثاني:

- النظريات السوسيولوجية للانحراف والجريمة 2:
- علم الاجرام 2:
- علم العقاب 2:
- علم الضحايا 2 :

وحدة الأساسية رصيد 5 معامل 2

- منهجية البحث 2:
- الاحصاء الجنائي 2:

رصيد 4 معامل 3
وحدة المنهجية رصيد 3 معامل 2

- الاتصال
- القانون الجزائي العام

وحدة استكشافية رصيد 1 معامل 1

- لغة أجنبية ⟸ **وحدة أفقية** رصيد 1 معامل 1

السداسي الثالث:

- المؤسسات الإصلاحية والعقابية
- جنوح ورعاية الأحداث
- الانثروبولوجيا الجنائية
- الجرائم المستحدثة

وحدة أساسية رصيد 5 معامل 2

- ملتقى التدريب على البحث
- برمجيات تحليل البيانات

وحدة المنهجية رصيد 4 معامل 3
رصيد 3 معامل 2

- المقاولتية — **وحدة استكشافية** رصيد 1 معامل 1
- الخدمة الاجتماعية
- لغة أجنبية ⟸ **وحدة أفقية** رصيد 1 معامل 1

جدول 1

السداسي الرابع: إنجاز مذكرة التخرج(تناقش)

طبيعة النشاط	الحجم الساعي الأسبوعي	المعامل	الارصدة
العمل الشخصي(مذكرة)	20 ساعة	12	24
الملتقيات(الورشات)	04 ساعات	04	06
مجموع السداسي 4	360= 15 × 24	16	30

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، 2005

. حوصلة شاملة للتكوين للسداسيات:

جدول 2

توزيع المحاضرات والأعمال الموجهة لمختلف الوحدات:

وت / ح س	الاساسية	المنهجية	الاستكشافية	الافقية	المجموع
محاضرة	270	112.30	135	00	517.30
اعمال موجهة	270	90	00	135	495
عمل شخصي	300	00	00	00	300
عمل آخر	270	195	00	135	600
المجوع	1110	397.30	135	270	1912.30
الارصدة	84	24	06	06	120
""%الارصدة لكل وحدة تعليم	% 70	% 20	% 05	% 05	% 100

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2005.

من خلال ما ذكر سابقا فإن الحجم الساعي لكل سداسي يساوي: 337.30 س موزعة أسبوعيا على شكل:

. محاضرات: 12 ساعة بمعدل 1.30 س لكل حصة.

. أعمال موجهة 10.30 ساعة بمعدل 1.30 لكل حصة.

المحور الثاني: قراءة نقدية لمضمون المقررات الدراسية:

1 . حوصلة حول تطبيق نظام ل.م.د.

جاء نظام ل.م.د.لتجاوز نقائص النظام الكلاسيكي على مستويات مختلفة:

- **على المستوى العلمي**: عادة ما تكون البرامج مسطرة من قبل الهيئات المركزية ولا تحين إلا بعد مدة طويلة (**فرحات بلولي، 2013. ص. 1**).
- **على مستوى التسيير والتوجيه**: واجه النظام الكلاسيكي مشكلات قي التسيير والتوجيه، طرحت إشكالية التسيير المركزي الذي أعاق المسار الديمقراطي للجامعات وهذا ما حد من قدرة الإبداع والابتكار، أما فيما يخص التوجيه عادة ما يجد المتحصلون الجدد على شهادة البكالوريا صعوبة في اختيار رغباتهم بسبب نقص الإعلام ونفس الصعوبة للطلبة بعد الجذع المشترك (2 سنة)، في اختيار التخصصات، إذ يوجه الطالب وفقا للمعدل العام، وبالتالي ما يمكن قوله أن النظام الكلاسيكي تميز بنوع من الصلابة.
- **على مستوى العلاقة مع المحيط**: كانت الجامعة في فترة النظام الكلاسيكي نسقا مغلقا وعليه فإن الولوج إلى سوق العمل يتم بمجهودات فردية رغم الانفتاح الذي ظهر نهاية السبعينات.

2 . قراءة نقدية للمحتوى.

من خلال قراءة محتوى مقررات ماستر في التخصصات الثلاثة، خلصنا إلى نفس ملاحظات ما جاء في كتابات باحثين ونقاد من أهمها:

. نقائص بيداغوجيا الأهداف والمتمثلة في التشتت والتعدد مع التركيز على الأهداف القريبة مما أدي إلى بعثرة المعارف المكتسبة ونقص في مردودية النظام التعليمي والتي تتجلى في عدد الراسبين.

. عجز المتعلمين على استعمال معارفهم العلمية في الحياة العملية، نتيجة عدم الانفتاح على المحيط الخارجي.

. الاهتمام بالمادة الدراسية وإهمال الكفاءات العملية للمتعلم.

. توجيه الاهتمام إلى الامتحانات بدل الاهتمام بالمتعلم (**فرحات بلولي، 2013، ص 3**)، سواء بنقل المعارف أو تدريبه من أجل إعداده للحياة العملية.

كما لاحظنا عند تتبع مضمون المقياس أنه وزع في شكل محاور.

للتوضيح أكثر أخذنا تخصص علم الاجتماع الحضري كعينة لتبيان ما تضمنته مقررات المقاييس منها وهو مقياس سنوي يدرس في سداسيين متتاليين (1-2).

تمثل محتوى المقياس(**تربص ميداني**) للسداسي الأول في:

- قيام الطلبة بمساعدة الأستاذ في:

– تطوير وبناء بحث كخطوة أولى

–النزول إلى الميدان في الخطوة الثانية

– تطبيق الأدوات الميدانية كخطوة ثالثة: ملاحظة، مقابلات استكشافية، جمع الوثائق إلخ...

وتمثل محتوى المقياس(**تقرير تربص**) للسداسي الثاني في:

- تحرير تقرير باستغلال البيانات التي تم جمعها في مادة التربص في الميدان في السداسي السابق.

يبدو من العنوان أن المقياس أخذ تسمية **تربص ميداني** في السداسي الأول **وتقرير تربص** في السداسي الثاني، مع العلم أن عنوان المقياس السنوي لم يتغير، وبالعودة إلى التسمية نلمس اختلاف، يدل **التربص الميداني** على تنظيم خرجات ميدانية مؤطرة في حين يشير **تقرير تربص** إلى كتابة حوصلة حول ما جمعه من بيانات مع توظيف الإجراءات المنهجية، لكن لا يوجد في الواقع لا تربص ولا تقرير لأن الطالب لم يحتك بالميدان نهائيا حتى يتمكن من إعداد تقرير لأن الثاني مكمل للأول، إلا أن هذا غير مفعل بيداغوجيا أو بالأحرى منعدم ولم يخرج الطالب من جدران الجامعة ولم يحتك بالميدان لا في السداسي الأول ولا الثاني، بل بقي هذا برنامج المقياس نظريا بحتا مما يؤثر على آداء الطالب ويخلق له صدمة أو اغتراب بعد تخرجه واحتكاكه بميدان الشغل.

. رغم أن هذا التربص يعتبر تمرنا مهنيا للطالب يساعده في الربط بين الرصيد النظري والجانب التطبيقي العملي في المؤسسة وتهيئته لانجاز مذكرة التخرج في السداسي الرابع.

.كذلك يساعده في اكتشاف المؤسسة واطلاعه على الإجراءات الإدارية واكتساب خبرة أولية تمهد له الطريق ليكون مستعدا للاندماج في عالم الشغل مستقبلا حتى تنمو لديه روح التواصل الجماعي وبناء ذهنية فريق العمل عندما يحصل على الشهادة الجامعية. مع العلم أن هدف المادة هو تدريب الطلبة على استغلال ما تم جمعه من بيانات ومعلومات ووثائق وإحصائيات...بأدوات وتقنيات البحث الميداني.

تبين من العنوانين أن ا محتوى المادة ميداني أكثر منه نظري مما يستدعي كما سبق الذكر تنظيم خرجات ميدانية للطلبة نهاية كل سداسي على الأقل أو تفويج الدفعة واتباع رزنامة بالاتفاق بين الجامعة و المؤسسات المستقبلة بهدف إعداد الطالب للحياة المهنية ومسايرته للتطورات وربطه بالمحيط الخارجي، لكن الواقع عكس ذلك، لا يعد المقياس الوحيد الذي يتطلب خرجات ميدانية بل لاحظنا برمجة مقاييس على مستوى الليسانس منها **تحقيق ميداني**، الذي نسجل حوله نفس الملاحظات، وما تجدر الإشارة إليه أن الطالب لم يخرج إلى الميدان إلا في السداسي الرابع للسنة الثانية ماستر بسبب إلغاء مذكرة الليسانس. تكررت مضامين بعض المقاييس للماستر وإن كانت بتسميات مختلفة نذكر على سبيل المثال مقياس:

- معالجة المعطيات (السداسي الثاني):

محتوى البرنامج: _ تعريف المناهج الكمية وخصائصها

_ طرق بناء العينة وأنواعها

_ الإجراءات العملية لإعداد العينة الحصصية.....

_ تحليل الجداول الإحصائية المتقاطعة والمركبة

من المفروض إدماج محتوى المادة تحت **تقرير تربص**، بالإضافة إلى تداخله مع منهجية الليسانس وعليه فقد تمثل ذلك ا في إعادة برنامج الجذع المشترك، إذا أننا لم ننم القدرات المنهجية لدى الطالب لتعامله مع الميدان. وتنص بعض المقاييس على نفس المحتوى لكنها بصياغة مختلفة....نأخذ على سبيل المثال: السداسي الثالث تخصص علم الاجتماع الحضري، يتضح أن مقياس: **المؤسسات الإصلاحية والعقابية** هو تكرار نوعا ما لمقياس **جنوح ورعاية الأحداث**، لأن هذا الأخير يمكن إدراجه كمحور من محاور المؤسسات الإصلاحية والعقابية.وهناك العديد من المقاييس المتشابهة في التخصصات الأخرى(أنظر محتويات برامج التخصصات السالفة الذكر).

خلاصة القول أن نظام ل.م.د يعد إصلاحا لمنظومة التعليم العالي غير أنه أحد معوقات مخرجات الجامعة لأن الإصلاحات (ل.م.د) لم تحدث نقلة نوعية بل ساهمت في زيادة عدد المتخرجين (

الشهادات)، الأمر الذي خلق جيشا من العاطلين.

من خلال ما ذكر توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

المحور الرابع: النتائج والتوصيات:

1 – النتائج:

. ضعف التنسيق بين رؤساء التخصصات وفرق التكوين سواء فيما يتعلق بمحتويات البرامج أومواضيع مذكرات التخرج التي تمثلت في إعادة نفس المواضيع كل سنة.

. هناك إشكال في الحجم الساعي الكلي للسداسي الذي لا يتعدى ثلاثة أشهر تدريس، يكمن الخلل في تذبذب الإعلانات الخاصة بانطلاق الدراسة حيث يعلن في كل مرة عن تاريخ ممدد دون إعلان رزنامة التوقيت وتوزيع القاعات والمدرجات، ولو قمنا بعملية حسابية بسيطة لوجدنا أن السداسي لا يتعدى 11 حصة وبالأخص السداسي الثاني(هذا الخلل كله راجع إلى عدم انطلاق الدراسة في وقتها المحدد).

. ظلت مقررات المقاييس ذات الطابع الميداني حبيسة النظري.

. تكلرار وتداخل بين مقررات ماستر وكذلك الليسانس.

. ضعف التوافق بين محتوى برامج التدريس والتخصصات في كل المستويات،

2 . التوصيات:

- ضرورة التنسيق بين رؤساء المشاريع وفرق التكوين وذلك بإعادة النظر في محتويات المقررات ومتابعة مواضيع وعناوين مذكرات التخرج لكل سنة.
- ضرورة تفعيل العملية البيداغوجية وذلك بنشر الموعد الحقيقي والنهائي لانطلاق الدراسة عبر الموقع الإلكتروني الذي يعد حاليا مجال نقاش.
- ضرورة تنظيم خرجات ميدانية لطلبة ليسانس والتفكير في إعادة برمجة مذكرة التخرج وتفعيل محتويات مقاييس ماستر ميدانيا.

. تفعيل انفتاح الجامعة على المحيط الخارجي ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع للجزائر عن طريق توظيف الاتفاقيات واستغلالها من قبل الأساتذة والطلبة حتى لا تكون حكرا على فئة محدودة.

. الابتعاد عن الارتجالية في صياغة البرامج والمقررات وإسنادها لخبراء في التخصص خاصة فيما يتعلق برؤساء الميادين.

المراجع والمصادر

. أحمد منير مصلح (**1982**)، نظام التعليم في المملكة العربية السعودية والوطن العربية دراسة نظرية وتحليل مقارن لنظام التعليم العربي ومشكلاته، ظ2، الرياض عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود.

. **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية(2004)**، مرسوم تنفيذي 37104 مؤرخ في 21 نوفمبر 2004 يتضمن إحداث شهادة ليسانس نظام جديد (الجريدة الرسمية العدد 75.

. **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قرار رقم 211، الصادر في 1 سبتمبر 2005.**

. **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قرار رقم 340، الصادر في 08 سبتمبر 2010.**

. **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قرار رقم 994، الصادر في 15 سبتمبر 2013.**

. الصديق تاوتي، (**2001**)، تكوين الكوادر للتنمية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر

. بوفلجة غياث، (**1992**)، التربية والتكوين بالجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

. حسن رمعون،(، **1998**)، الجامعة نتاجا للتاريخ ورهانا مؤسساتيا، حالة الجزائر والعالم العربي، مجلة إنسانيات، مركز البحث في الأنروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (مجلد 2،3)، العدد 6، سبتمبر / ديسمبر.

. رابح تركي، (**1992**)، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، سلسلة الدراسات الكبرى،الطبعة: 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

. فوزي الشربني وعفت الطنطاوي،(**2001**) ، مداخل عالمية في تطوير المناهج التعليمية، مكتبة الأنجلو المصرية.

. عبد الله ركيبي،(**1986 - 1987**)، تطور النثر الجزائري الحديث، الدار العربية للكتاب، ط1.

. محمود بوسنة، (**2001**)، تأملات حول تطور التعليم العالي في الوطن العربي ومدى مساهمته في عملية التنمية، عرض لتجربة الجزائر، عدد 13.

فرحات بلولب، (**2013**)، شهادة ليسانس في اللغة العربية(ل.م.د.) وسوق العمل بين إصلاح التعليم العالي وإصلاح التعليم العام، جامعة البويرة، revue ummto.dz,n°19,.